



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

WHC-09/17.GA/9
باريس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
الأصل: إنجليزي/فرنسي

التوزيع: محدود

الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

باريس، مقر اليونسكو
٢٣-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت: مستقبل اتفاقية التراث العالمي

الملخص

تحتوي هذه الوثيقة بشأن مستقبل اتفاقية التراث العالمي على ما يلي:

- أولاً - خلفية التأمل في مستقبل الاتفاقية
- ثانياً - أساليب عمل كل من لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي
- ثالثاً - تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية من أجل قائمة تراث عالمي تتسم بالطابع التمثيلي والتوازن والمصادقية
- رابعاً - مشروع القرار

مشروع القرار: 9 GA 17، انظر البند الرابع.

الجزء الأول

خلفية التأمل في مستقبل الاتفاقية

١ - بالنظر إلى اقتراب الاحتفال بالذكرى الخمسين لاتفاقية التراث العالمي في عام ٢٠١٢، وفي منظور إدراج الممتلك الألف في قائمة التراث العالمي، قررت لجنة التراث العالمي في دورتها الثانية والثلاثين (مدينة كيبيك، ٢٠٠٨) عقد حلقة عمل للتأمل في مستقبل الاتفاقية. وللمساعدة في تحديد جدول أعمال الحلقة وتحضير موادها، دعي أعضاء لجنة التراث العالمي والدول الأطراف والهيئات الاستشارية، إلى تقديم مساهمات كتابية. وقد أتيحت هذه الوثائق وكذلك المواد الأساسية للاطلاع عليها مباشرة على الإنترنت قبل انعقاد حلقة العمل.

٢ - وعُقدت حلقة العمل المعنية بالتأمل في مستقبل الاتفاقية/التراث العالمي في مقر اليونسكو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير وحضرها ١٢٩ خبيراً من ٧٢ دولة طرفاً (منهم ٣٥ خبيراً من البلدان النامية)، و ١٠ ممثلين من الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) والمجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكروم) والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم)، و ٢٩ ممثلاً لمنظمات حكومية، و ١٨ ممثلاً لليونسكو.

٣ - ودار في الاجتماع نقاش ثري غذته التأملات الواردة في ٤٤ مساهمة كتابية قدمتها الدول الأعضاء والهيئات الاستشارية واليونسكو والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. واستناداً إلى هذه المساهمات الكتابية تناول جدول أعمال حلقة العمل الموضوعات الرئيسية التالية:

(أ) قيم الاتفاقية ورسائلها وصورتها

(ب) الصون والتنمية المستدامة

(ج) نظام التراث العالمي

٤ - وألقى عدد من الخبراء كلمات هامة في حلقة العمل التي نُظمت أعمالها في جلسات عامة وأفرقة عمل صغيرة. ويمكن الاطلاع مباشرة في الموقع الشبكي <http://whc.unesco.org/en/futureoftheconvention/> على جميع الوثائق ذات الصلة، بما فيها الوثيقة WHC-09/33.COM/14A التي تتضمن خلاصة لأعمال حلقة العمل أعدها رئيس الدورة الثالثة والثلاثين.

٥ - ورحبت لجنة التراث العالمي في دورتها الثالثة والثلاثين بالخلاصة التي أعدها الرئيس وأنشأت هيئة استشارية بمقتضى المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجنة التراث العالمي لكي تجتمع في فترة انعقاد دورتها الثالثة والثلاثين، وعهدت إليها بالمهام التالية:

(أ) استعراض نتائج حلقة العمل المذكورة أعلاه؛

(ب) وصياغة توصيات بشأنها؛

(ج) وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في جلستها العامة.

٦ - واجتمعت الهيئة الاستشارية لمدة خمسة أيام وقدمت تقريرها إلى الجلسة العامة. واعتمدت اللجنة قراراً بهذا الشأن (القرار 33 COM 14A.2، انظر الملحق) أكدت فيه على ضرورة وضع خطة استراتيجية شاملة يسترشد بها في تنفيذ الاتفاقية خلال العقد المقبل وحددت بعض الأنشطة ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذ تدابير فورية بشأنها في المديين القصير والمتوسط. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- (١) وضع خطة عمل جامعة لزيادة وعي المجتمعات المحلية وتعزيز التزامها؛
- (٢) استكشاف نهج مبتكرة، بما في ذلك من خلال عملية إعداد القوائم المؤقتة، من شأنها تخفيض عدد الممتلكات التي تواجه مشكلات هامة؛
- (٣) وضع توصيات لمساعدة الدول الأطراف على التصدي بفعالية لمجموعة من المشكلات التي تتعرض لها الممتلكات المدرجة في القائمة.

الجزء الثاني

أساليب عمل كل من لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي

ألف - معلومات أساسية عن أساليب عمل لجنة التراث العالمي

- ١ - نوقشت أساليب عمل لجنة التراث العالمي عدة مرات في سياقات وأطر مختلفة.
- ٢ - فقد أنشأت لجنة التراث العالمي في دورتها الثالثة والعشرين (مراكش، ١٩٩٩)، فريق عمل معنياً بتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، برئاسة كندا، رفع تقريره إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين (كيرنز، ٢٠٠٠). وقدم هذا الفريق عدة مقترحات لتحسين أساليب عمل اللجنة ويمكن الاطلاع على تقريره في الموقع الشبكي <http://whc.unesco.org/archive/2000/whc-00-conf204-inf7e.pdf>.
- ٣ - وفي الدورة الاستثنائية السابعة (اليونسكو، ٢٠٠٤)، أنشأت لجنة التراث العالمي بموجب القرار 7 EXT.COM 4B.3 فريق عمل خاصاً مكلفاً بدراسة أساليب عملها. وقررت اللجنة أن ينهي هذا الفريق عمله ويقدم تقريره إلى دورتها التاسعة والعشرين (دوربان، ٢٠٠٥). وبناء على هذا التقرير اعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين (دوربان، ٢٠٠٥) القرار 29 COM 18C الذي قررت بموجبه "أن تدرس في دورتها الثلاثين سبل ووسائل تحسين إدارة الوقت المتاح لدوراتها، بما في ذلك النظر في ضرورة وملاءمة زيادة تواتر انعقاد دوراتها العادية، مع إيلاء عناية خاصة لما يلي:

- (١) أهمية وضع جدول أعمال قابل للمعالجة في الوقت المحدد للدورة؛
- (٢) ضرورة إتاحة وقت كاف لدراسة حالة صون المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر، إضافة إلى النظر في الترشيحات المقدمة للإدراج في قائمة التراث العالمي".

٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وفي أثناء الفصل الأول من عام ٢٠٠٦، أعرب عدد من الدول الأطراف (منها عدة دول أوروبية وأستراليا وكندا)، في رسالة موجهة إلى المدير العام، عن شواغلها إزاء أساليب عمل لجنة التراث العالمي. وبناء على طلب من عدد من الدول الأوروبية الأطراف، استقبل المدير العام في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، ممثلي النمسا (بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي)، والمملكة المتحدة وفنلندا. وفي أعقاب هذا الاجتماع أعدت اقتراحات لتحسين أساليب عمل لجنة التراث العالمي وعرضت على اللجنة للنظر فيها وربما اعتمادها.

٥ - وناقشت اللجنة في دورتها الثلاثين (فيلنيوس، ٢٠٠٦) الاقتراحات المقدمة في الوثيقة WHC-06/30.COM/13 وطلبت من مركز التراث العالمي بموجب قرارها رقم 30 COM 13، أن يعد، دون المساس باتفاقية التراث العالمي و بالمبادئ التوجيهية، وثيقة عن توزيع المسؤوليات بين لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف، استناداً إلى المبادئ التالية:

- (أ) ينبغي مناقشة واعتماد التوجه الاستراتيجي من قبل الجمعية العامة؛
- (ب) ينبغي أن تكون قرارات الجمعية العامة هي التي توجه وترشد عمل لجنة التراث العالمي فيما يخص تنفيذ اتفاقية التراث العالمي؛
- (ج) ينبغي أن تركز لجنة التراث العالمي عملها على حالة صون الممتلكات المدرجة في القائمة، والتقارير الدورية المقدمة، والترشيحات للإدراج في القائمة؛
- وفيما يخص أساليب العمل، أوصت اللجنة أيضاً بأن تعقد لجنة التراث العالمي دورة واحدة كل سنة، وألا تعقد دورات استثنائية إلا عندما تطرأ ظروف استثنائية جداً تضطرها إلى ذلك، وأكدت مجدداً على أن فعالية الاجتماع ترتفع بالالتزام بالمبادئ التالية:

- (أ) توافر جدول أعمال قابل للمعالجة ويتناسب مع عدد الأيام المقررة للاجتماع؛
- (ب) بدء جميع فعاليات الاجتماع في الوقت المناسب؛
- (ج) تطبيق المادة ٢٢,٢ من النظام الداخلي ووضع حدود صارمة لوقت الكلام المسموح به لكل متحدث؛
- (د) تخصيص يوم عمل إضافي كامل في الاجتماع كل سنتين يخصص للمسائل التي ستعرض على الجمعية العامة في السنة ذاتها، بدءاً من الدورة الحادية والثلاثين في عام ٢٠٠٧.

كما أوصت اللجنة بأن تكون وثائق العمل المعروضة على اللجنة لاتخاذ قرار بشأنها قصيرة قدر الإمكان ولا تتجاوز في الحالة العادية ٥ صفحات، وأن تتضمن جميع العناصر اللازمة لاتخاذ قرار سليم، وأن تصاغ بلغة بسيطة (غير تقنية) قدر الإمكان، وطلبت من مركز التراث العالمي إجراء دراسة للجدوى التكاليفية لهذا المحضر المختصر وإعداد تسجيل صوتي ورفع تقرير بهذا الشأن إلى دورتها الحادية والثلاثين التي ستعقد في ٢٠٠٧.

باء- معلومات أساسية بشأن أساليب عمل الجمعية العامة

بعد أن درست اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين (كريستشيرش، ٢٠٠٧) الوثيقة المعنية، دعت الجمعية العامة إلى أن تأخذ في الاعتبار النقاش الذي جرى في دورتها الحادية والثلاثين (كريستشيرش، ٢٠٠٧) بشأن توزيع المسؤوليات بين الجمعية العامة ولجنة التراث العالمي، عند النظر في إمكانية إدراج المسائل المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي باعتبارها بنوداً دائمة في جدول أعمال الجمعية، ومن هذه المسائل ما يلي:

- (أ) الأهداف الاستراتيجية لتنفيذ *اتفاقية التراث العالمي*،
- (ب) مسائل التوجه الاستراتيجي، مثل الاستراتيجية العالمية لقائمة التراث العالمي تتمتع بالصفة التمثيلية والتوازن والمصادقية،
- (ج) التوجهات فيما يتعلق ببرامج التراث العالمي وصندوق التراث العالمي،
- (د) التأمل في الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتراث الثقافي والطبيعي،
- (هـ) تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة،
- (و) حالة صون التراث العالمي.

وقررت الجمعية العامة للدول الأطراف في دورتها السادسة عشرة إدراج بند الاستراتيجية العالمية لقائمة التراث العالمي تتمتع بالصفة التمثيلية والتوازن والمصادقية على جدول أعمال دورتها تلك وإبقائها حتى دورتها السابعة عشرة.

ولئن كانت الجمعية العامة غير مخولة اتخاذ قرار بشأن أساليب عمل اللجنة، فإنه يمكنها أن تناقش في الدورة الحالية أساليب عملها الخاصة على ضوء الوثائق الأساسية المذكورة أعلاه.

الجزء الثالث

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لقائمة تراث عالمي تتسم بالطابع التمثيلي والتوازن والمصادقية

أولاً - الخلفية

توفر الاستراتيجية العالمية لقائمة تراث عالمي تتسم بالطابع التمثيلي والتوازن والمصادقية التي اعتمدها لجنة التراث العالمي في دورتها الثامنة عشرة (١٩٩٤) (<http://whc.unesco.org/archive/global94.htm>) إطاراً عريضاً لبرنامج التحليل والعمل صُمم للوقوف على الثغرات الكبرى في القائمة وسد هذه الثغرات. وتعتمد الاستراتيجية العالمية على الاستعراض والتحليل الإقليميين والمواضيعيين لفئات التراث الثقافي الذي يتسم بقيمة عالمية استثنائية، وتشجع مزيداً من البلدان على أن تصبح دولاً أطرافاً في *اتفاقية التراث العالمي* وأن تعد قوائم مؤقتة جيدة وترشيحات ملائمة للممتلكات التي يُطلب إدراجها في القائمة.

ويجدر التذكير بأن الاستراتيجية العالمية ركزت أول الأمر على التراث الثقافي في عام ١٩٩٤ قبل أن يتم توسيع نطاقها في عام ١٩٩٦ لتشمل التراث الطبيعي على أثر اجتماع الخبراء بشأن اجتماع الخبراء المعني بتقييم المبادئ والمعايير العامة لترشيح مواقع التراث العالمي الطبيعي (حديقة لافانواز - Parc de la Vanoise، فرنسا، ٢٢-٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦؛ الوثيقة WHC-96/CONF.201/INF.08، <http://whc.unesco.org/archive/vanoise.htm>). ويمكن الاطلاع على منشأ الاستراتيجية العالمية وعلى عرض إجمالي لأنشطتها المنفذة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ في الوثيقة WHC-98/CONF.203/12.3.

ونظراً لأن الهدف الرئيسي للاستراتيجية العالمية لعام ١٩٩٤ كان يتمثل في ضمان اتساق قائمة التراث العالمي بقدر أكبر من التمثيل والتوازن والمصادقية، فسوف يقتصر التركيز في هذه الوثيقة على جوانب الاستراتيجية العالمية المرتبطة مباشرة بتحسين الخصائص الثلاث المنسوبة إلى القائمة. ومن هذا المنطلق، يجدر التذكير بما يلي:

يُقصد بالصفة التمثيلية ضمان تمثيل الممتلكات التي تتسم بقيمة عالمية استثنائية من جميع مناطق العالم ضمن قائمة التراث العالمي (فريق العمل المنشأ عام ٢٠٠٠ والمعني بالصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي)؛

يُقصد بالتوازن ضمان احتواء قائمة التراث العالمي على أبرز المناطق والأحداث البيو - جغرافية في تاريخ الحياة (اجتماع الخبراء، معزل لافانواز، ١٩٩٦؛ WHC-96/CONF.201/INF.08)؛

ويُقصد بالمصادقية ضمان التطبيق الصارم للمعايير التي حددتها اللجنة لإدراج المواقع وإدارتها على السواء، فضلاً عن ضمان صفتها التمثيلية وتوازنها بما لا يؤدي إلى إضعاف قائمة التراث العالمي في مجملها (اجتماع الخبراء، معزل لافانواز، ١٩٩٦؛ WHC-96/CONF.201/INF.08)؛ وحسب الاستعراض الذي تم إبان إعداد الدراسة العالمية التي أجراها المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس) في عام ١٩٩٢).

ثانياً - عرض تحليلي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

ولكي يتسنى التحقق من نتائج الاستراتيجية العالمية على نحو أفضل يجدر استبعاد فترة السنوات التسع الأولى لتنفيذها التي خصصت في معظمها لأنشطة بناء القدرات وهي أنشطة لا تظهر نتائجها إلا لاحقاً. وهذا هو السبب الذي دعا إلى تركيز هذا التحليل على الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ فقط.

ومن الضروري أيضاً النظر في نتائج استراتيجية التدريب العالمية التي اعتمدتها لجنة التراث العالمي وأدت إلى استحداث برامج إقليمية تستهدف بناء قدرات البلدان على تحسين تمثيلها في قائمة التراث العالمي في المدى البعيد.

وإن أي تحليل للاستراتيجية العالمية من أجل قائمة للتراث العالمي تتمتع بالصفة التمثيلية والتوازن والمصادقية، يجب أن يُقرأ على ضوء مفهوم القيمة العالمية الاستثنائية. وبمقتضى هذا المفهوم فإن

ضمان مصداقية قائمة التراث العالمي يقتضي بالضرورة الاعتراف بأن الصفة التمثيلية للقائمة لا يمكنها أبداً أن تشمل كل التراث الثقافي والطبيعي للأرض بأسره.

وإذا راعينا هذا الأمر، يمكن اعتبار نتائج تنفيذ الاستراتيجية فيما يخص صفتها التمثيلية نتائج مشجعة. ففي حين كانت القائمة تضم في عام ٢٠٠٢ ممتلكات لـ ١٢٦ دولة طرفاً (٧٢٪) من أصل الدول الـ ١٧٥ الأطراف في الاتفاقية، أصبح اليوم عدد الدول الأطراف التي لديها ممتلكات مدرجة في القائمة ١٤٨ دولة طرفاً (٧٩٪) من أصل ١٨٦. وهذا يعني أن ٢٢ دولة طرفاً أدرجت خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ لأول مرة ممتلكاً في قائمة التراث العالمي.

وثمة اتجاه إيجابي آخر يستحق الذكر ظهر في الفترة ذاتها يتعلق بزيادة عدد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي في المناطق الممثلة دون المستوى (والمناطق الممثلة دون المستوى هي أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، وفقاً لمحور العمل ١ لبرنامج الثقافة الوارد في الوثيقة ٣٤/م/٥ المعتمدة). ويوجد اليوم في مناطق ممثلة دون المستوى ١١٦ ممتلكاً (١٣٪) من مجمل الممتلكات الواردة في قائمة التراث العالمي البالغ عددها ٨٩٠ ممتلكاً وذلك لأن ٣١ ممتلكاً جديداً (١٩٪) من الممتلكات التي أضيفت إلى القائمة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ توجد في مناطق ممثلة دون المستوى. ولئن كانت هذه المناطق تظل ممثلة دون المستوى إلا أن البيانات تشير بوضوح إلى إحراز تقدم هام في تحسين التوازن الجغرافي من خلال تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

وفيما يتعلق بالتوازن بين فئات الممتلكات، فإن الوقوف على التأثير المترتب على تنفيذ الاستراتيجية العالمية يبدو أكثر صعوبة في هذا المضمار. ولكن بالإمكان تبين بعض الاتجاهات العامة من خلال تحليل البيانات ذات الصلة الخاصة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، علماً بأن الاستراتيجية العالمية اقترحت على وجه التحديد، فيما يخص الممتلكات الثقافية، "الابتعاد عن النظرة المعمارية المحضة للتراث الثقافي للإنسانية لصالح نظرة تعنى أكثر بالجانب الأنثروبولوجي، والمتعدد الوظائف، والعالمي".

وفيما يخص المناظر الطبيعية الثقافية، فقد أدرج حتى الآن ٦٦ ممتلكاً في القائمة منها ٣٦ ممتلكاً (٥٤٪) أدرجت في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، مما يمثل ٢٢٪ من مجمل الممتلكات التي أدرجت خلال الفترة ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ثلث المناظر الطبيعية الثقافية الـ ٣٦ المدرجة في القائمة توجد في المناطق الأقل تمثيلاً. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من أن فئات الممتلكات الثقافية الأربع الأكثر تمثيلاً في القائمة (بحسب تحليل الثغرات الذي أجراه المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس): قائمة التراث العالمي: سد الثغرات - خطة عمل للمستقبل، تحليل أعدده إيكوموس، ٢٠٠٤) تمثل تقريباً نصف ٧٩ (٧٨٪) الممتلكات الـ ١٦٢ المدرجة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ (الممتلكات الأثرية، المدن التاريخية/المستقرات الحضرية، الصروح المعمارية، الممتلكات الدينية) فقد أدرج في القائمة أيضاً ١٨ ممتلكاً من التراث الحديث فيما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٩.

وبالنسبة للتراث الطبيعي، فإن عدد الممتلكات المدرجة في القائمة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ لا يسمح باستخلاص نتائج ذات شأن؛ فمن ضمن ١٦٢ ممتلكاً أدرجت في القائمة، هناك ٣٢ ممتلكاً

طبيعياً، مما يؤكد التناسب العام للقائمة (انظر الجدول ١). كما تجدر الإشارة إلى أن المواقع الجغرافية مثلت ٤١٪ والمواقع البحرية ٢٠٪ من التراث الطبيعي المدرج في القائمة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بعد صدور وثيقة الاتحاد العالمي لصون الطبيعة المعنونة "الأولويات المقبلة من أجل قائمة كاملة وذات مصداقية للمواقع الطبيعية والمختلطة" (٢٠٠٤) أدرجت بضعة ممتلكات سدت بعضاً من الثغرات التي حددها التحليل المذكور.

ثالثاً – التحليل الإحصائي للقوائم المؤقتة الحالية وقائمة التراث العالمي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٧

ألف – بعض التحليلات الإحصائية

١٧- يبلغ عدد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي ٨٩٠ ممتلكاً، ويوجد حالياً ٤٥٨ ممتلكاً في القوائم المؤقتة. ويعرض الجدول ١ الأرقام والنسب المئوية للممتلكات تبعاً للمنطقة والفئة:

الجدول ١: الوضع الراهن لقائمة التراث العالمي والقوائم المؤقتة

المنطق الجغرافية (عدد الدول الأطراف)		الممتلكات الثقافية		الممتلكات الطبيعية		الممتلكات المختلطة	
قائمة التراث العالمي لعام ٢٠٠٧	القوائم المؤقتة عام ٢٠٠٩	قائمة التراث العالمي لعام ٢٠٠٧	القوائم المؤقتة عام ٢٠٠٩	قائمة التراث العالمي لعام ٢٠٠٧	القوائم المؤقتة عام ٢٠٠٩	قائمة التراث العالمي لعام ٢٠٠٩	القوائم المؤقتة عام ٢٠٠٩
٤٢	١٢٤	٣٣	٦٣	٣	٣٩	٣٣	٦٧
٤٠	١٠١	٤	٢٣	١	١١	١١	٧٥
١٢٩	٢٧٣	٤٨	١٧	٩	٤٥	٤٥	٣٠٨
٣٧٥	٣٥٢	٥٦	٩٣	٩	١٠١	٦٦	٥٢
٨٣	١٠٣	٣٥	٤١	٣	٣٣	٣٧	٥٣
٦٨٩	٩٥٣	١٧٦	٣٠٧	٢٥	٢٨٠	١٩٨	١٣٠٨

١٨- لو أجرينا مقارنة للأرقام الخاصة بالتوزيع الإقليمي والتوزيع بحسب الفئات لقائمة التراث العالمي الحالية والقوائم المؤقتة (انظر الجدول أدناه)، لوجدنا أن الاستراتيجية العالمية ربما قد أحدثت تأثيراً على هذه الأخيرة.

الجدول ٢: المقارنة بين وضع الممتلكات المدرجة على قائمة التراث العالمي وتلك المدرجة في القوائم المؤقتة.

الممتلكات الجغرافية	الممتلكات الثقافية	الممتلكات الطبيعية	الممتلكات المختلطة
أفريقيا	+ ٣,٧٨ %	+ ٠,٦١	+ ٠,٣٤ %
الدول العربية	+ ٠,١٨ %	+ ١,١٢ %	+ ٠,٦٤ %
آسيا والمحيط الهادي	+ ٣,٧٨ %	+ ٠,٥٧ %	+ ٢,٠٧ %
أوروبا وأمريكا الشمالية	- ١٧,٩٩ %	+ ٠,٠٨ %	+ ٣,٥١ %
أمريكا اللاتينية والكاريبي	- ٢,٢٦ %	- ١,١٢ %	+ ٢,٢٢ %
المجموع	- ١٢,٠٥ %	+ ١,٢٨ %	+ ١٠,٧٨ %

١٩- إن قراءة هذا الجدول الذي يقارن الوضع الحالي (قائمة التراث العالمي) والاحتمالات المستقبلية (القوائم المؤقتة) يمكن أن تعطينا إشارة بشأن الاتجاهات التي يحتمل أن يتخذها تقديم الترشيحات في الأعوام المقبلة. وأبرز الاتجاهات المحتملة التي تسفر عنها هذه المقارنة فيما يتعلق بإدراج الممتلكات في المستقبل، هي التالية:

- انخفاض حاد نسبياً في الممتلكات الثقافية يقابله ارتفاع في عدد الممتلكات الطبيعية وبالأخص الممتلكات المختلطة؛
- تراجع كبير جداً في الممتلكات الثقافية في أوروبا وأمريكا الشمالية؛
- ارتفاع نسبي في عدد الممتلكات الثقافية والمختلطة في إفريقيا التي كانت لأعوام طويلة المنطقة الوحيدة التي يتجاوز فيها عدد الممتلكات الطبيعية عدد الممتلكات الثقافية.

٢٠- ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاتجاهات الملاحظة في الترشيحات وفي تشكيل القوائم المؤقتة خلال الأعوام الأخيرة تأثرت فيما يبدو إلى حد كبير بالقيود التي فرضها قرار كيرنز - سوزهو. وقد شجعت هذه القيود الدول الأطراف بشدة على إيجاد حلول بديلة.

٢١- وكان توزيع الممتلكات الطبيعية والثقافية والمختلطة في المناطق الجغرافية الخمس الكبرى المعتمدة في اليونسكو، في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ على النحو التالي:

الممتلكات المختلطة				الممتلكات الطبيعية				الممتلكات الثقافية				المناطق الجغرافية
٢٠٠٩		١٩٩٤		٢٠٠٩		١٩٩٤		٢٠٠٩		١٩٩٤		
٣	٠,٣٣%	١	٠,٢٤%	٣٣	٣,٧٠%	١٨	٤,٣٩%	٤٢	٤,٧٢%	١٤	٣,٤١%	أفريقيا
١	٠,١١%	١	٠,٢٤%	٤	٠,٤٥%	٢	٠,٤٨%	٦٠	٦,٧٤%	٤٢	١٠,٢٤%	الدول العربية
٩	١,٠١%	٧	١,٧٠%	٤٨	٥,٣٩%	٢٤	٥,٨٥%	١٢٩	١٤,٩٤%	٤٩	١١,٩٥%	آسيا والمحيط الهادي
٩	١,٠١%	٥	١,٢١%	٥٦	٦,٢٩%	٣١	٧,٥٦%	٣٧٥	٤٢,١٣%	١٦٠	٣٩,٠٢%	أوروبا وأمريكا الشمالية
٣	٠,٣٣%	٣	٠,٧٣%	٣٥	٣,٩٣%	١٣	٣,١٧%	٨٣	٩,٣٢%	٤٠	٩,٧٥%	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٥	٢,٨٠%	١٧	٤,١٥%	١٧٦	١٩,٧٧%	٨٨	٢١,٤٥%	٦٨٩	٧٧,٤١%	٣٠٥	٧٤,٤٠%	المجموع

عدد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي في ١٩٩٤ : ٤١٠

عدد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي في ٢٠٠٩ : ٨٩٠

٢٢- ويبين الجدول الوارد أدناه التغيرات، بالنسب المئوية، التي طرأت بحسب المناطق وفئات الممتلكات أدناه

الجدول ٤ : مقارنة بين وضع قائمة التراث العالمي في عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٩

المناطق الجغرافية	الممتلكات الثقافية	الممتلكات الطبيعية	الممتلكات المختلطة
٢٠٠٩-١٩٩٤	٢٠٠٩-١٩٩٤	٢٠٠٩-١٩٩٤	٢٠٠٩-١٩٩٤
أفريقيا	+ ١,٣١ %	- ٠,٦٩ %	+ ٠,٠٩ %
الدول العربية	- ٣,٥ %	- ٠,١٣ %	- ٠,١٣ %
آسيا والمحيط الهادي	+ ٢,٩٩ %	- ٠,٠٣ %	- ٠,٦٩ %
أوروبا وأمريكا الشمالية	+ ٣,١١ %	- ١,٢٧ %	- ٠,٢ %
أمريكا اللاتينية والكاريبي	- ٠,٤٣ %	+ ٠,٧٦ %	- ٠,٤ %
المجموع	+ ٣,٠١ %	- ١,٦٨ %	- ١,٣٥ %

٢٣- يمكن استنتاج الاتجاهات التالية من الأرقام الواردة أعلاه:

- منذ عام ١٩٩٤، أدّى النمو الإجمالي الكبير في عدد الممتلكات الثقافية إلى توسيع الفجوة بين عدد الممتلكات الطبيعية والمختلطة. وكان لقرار كيرنز/سوزهو (بفرض ترشيح ملكية طبيعية على الدول الأطراف التي تود تقديم ترشيحين للدورة نفسها) أثر إيجابي^(١) فوري على مستوى تزايد ترشيحات الممتلكات الطبيعية. لكن التعديل الذي أدخل على هذا القرار خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة في كرايستشيرش (والذي بات يجيز للدول الأطراف تقديم ترشيحين للممتلكات الثقافية في الدورة نفسها)، في سبيله إلى توسيع الفجوة من جديد بين الممتلكات الثقافية والممتلكات الطبيعية؛

- وشهدت الفترة بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٩ مجدداً زيادة في عدد الممتلكات الثقافية في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي آسيا والمحيط الهادي. كما يلاحظ في الفترة نفسها تراجع كبير في الممتلكات الثقافية للدول العربية.

٢٤- وثمة اتجاهات هامة أخرى يتعين أخذها في الاعتبار وتتعلق أيضاً بعدد الدول الأطراف التي صدّقت على اتفاقية التراث العالمي:

- انخفضت النسبة المئوية للدول الأطراف التي ليست لديها أي ممتلكات في التراث العالمي انخفاضاً شديداً، إذ انتقلت من ٣٠,٩ % في عام ١٩٩٤ (٣٦ من أصل ١٣٩ دولة طرفاً)، إلى ٢٠,٤ % في عام ٢٠٠٩ (٤٣ من أصل ١٨٦ دولة طرفاً)؛

- وارتفعت النسبة المئوية للدول الأطراف التي قدمت قوائم مؤقتة ارتفاعاً شديداً، إذ انتقلت من ٥٣٪ في عام ١٩٩٤ (٧٤ من أصل ١٣٩ دولة طرفاً) إلى ٨٩٪ في عام ٢٠٠٩ (١٦٦ من أصل ١٨٦ دولة طرفاً)؛
- وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ٥٦ دولة طرفاً (٤٠,٢٪) لديها ما بين ١ و ٣ ممتلكات، و ٣٠ دولة طرفاً (٢١,٥٪) لديها ما بين ٤ و ١٠ ممتلكات، و ٧ دول أطراف (٥٪) لديها ١١ ممتلكاً أو أكثر؛ أما الأرقام المناظرة لهذه في عام ٢٠٠٩، فهي: ٧٦ (٣٩,٨٪)، و ٥٢ (٢٧,٩٪) و ٢٠ (١٠,٧٥٪) على التوالي؛
- وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الدول الأطراف التي لديها ١١ ممتلكاً أو أكثر ٢٠ دولة طرفاً، أي لديها ٤٥٩ ممتلكاً، أي ما يمثل ٥١,٥٪ من مجموع عدد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي.

رابعاً – مشروع القرار

إن الجمعية العامة،

١ - وقد درست الوثيقة WHC-09/17.GA/9،

٢ - تحيط علماً بالتقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لقائمة تراث عالمي تتسم بالطابع التمثيلي والتوازن والمصادقية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩، والمعرض في هذه الوثيقة؛

٣ - وتناشد مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية وغيرها من الشركاء زيادة دعمها للدول الأطراف، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، زيادة ملموسة لكي يتسنى لها تحديد ممتلكاتها الثقافية والطبيعية والمختلطة وتنسيق قوائمها المؤقتة مع مراعاة الدراسات القائمة في هذا الصدد؛

٤ - وتطلب من مركز التراث العالمي جمع كافة التقارير الصادرة عن الاجتماعات دون الإقليمية والدراسات المواضيعية، وإتاحتها على صفحة خاصة بها في موقع مركز التراث العالمي على شبكة الويب؛

٥ - وتدعو الدول الأطراف إلى تشاطر ممارساتها الوطنية الخاصة بإعداد قوائم مؤقتة مع دول أطراف أخرى، ولا سيما لدعم تنسيق القوائم المؤقتة؛

٦ - وتطلب من الهيئات الاستشارية ومن مركز التراث العالمي أن تعد إرشادات تقنية وتوجيهات إضافية بشأن ترشيح الممتلكات المتسلسلة والعابرة للحدود والمشاركة بين عدة بلدان، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد وإدارتها؛

٧ - وتطلب من مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية موافاة الجمعية العامة في دورتها المقبلة في عام ٢٠١١ بتقييم للاستراتيجية العالمية منذ استهلالها في عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١١.